لشرطه العلم لكونه عالما او من اوجب لكونه مريدا الذي
يدل على ذلك ان احداثه يتعلق بحسب قصده ودواعيه دون سائر احواله
يدل ان الاحداث يتعلق به فاما كونه مشتهيا فقد بينا انه غير معقول
وان كان معقولا فاذا كان الفعل احداثه بالعلم ولا يصح اكتسابه
الا به كان مضافا اليه مسئلة لا خلاف بين اصحابنا ان التزايد في الصفات
المختلفة يصح حتى يقال كون الواحد عالما قادرا حيا ونحو ذلك فاما الصفة الواحدة
فهو على ثلثة اوجه احدها منها ما يستحق للذات او يرجع اليها
فهذا لا يقع فيه تزايد لان الذات لم يزد من حيث هي فلا يتصور فيه تزايد كقولنا
جوهر وسواد ومنها ما يقع بالفاعل فلا يقع تزايد لان الذي يقع
بالفاعل هو الحدوث فلا يصح التزايد والوجوه التي تتبع الحدوث لا تكاد
تدخل في باب الصفات والاحكام بل هي الى الاحكام اقرب ولا يصح فيها
التزايد ومنها ما يكون بالمعنى فيقع فيه التزايد اذا كان لذلك المعنى
مثل لان كل واحد من المعاني يوجب صفة مثل ما يوجبه الآخر
فيتزايد الصفة فان لم يكن له مثل فلا يقع فيه التزايد لا من يرجع الى العدد
مثله الا بعض الصفة كما نقول في القدرة والعجز ومعنى قولنا تزايد
هاهنا ان الموصوف بتلك الصفات ذوات الكائنات متزايدة وقد بلغ القاضي
الغاية فيما يصح فيه التزايد وما لا يصح في مسئلة ردا فيها على محمد
في مسئلة

باب الجدل مسئلة

الجدل في الدين [illegible] حسن عقلا [illegible]
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وكان حسنا وقوله تعالى وجادلهم
بالتي هي احسن وهذا نص وقد روي عن الصحابة والتابعين المجادلة
في الدين فاذا صح الجدل في فروع الفقه والمواريث والوصايا فهلا جاز
في مسائل الكلام ان يصح اثبات جميع العلوم به وقوله تعالى
والذين يحاجون في الله المراد الاحتجاج بالباطل ولهذا قال حجتهم
داحضة ولا يقال حجة الموحدين داحضة وقولهم ان الصحابة لم يتكلموا
فيه ليس كذلك لانهم تكلموا فيما احتاجوا اليه ووقع النزاع فيه
ولذلك تجد القرآن يشتمل على الحجج على مشركي العرب وعلى اليهود والنصارى
فاما دقيق الكلام فاحتاج المتكلمون اليه كما في فروع الفقه مسئلة
اطلق ابو علي ان السمع دليل في التوحيد والعدل وابى ذلك ابو هاشم
والقاضي وبعد ان يكون خلافا في المعنى فان عندي على ان [illegible] التوحيد
والعدل لا يصح ان يحتج بالسمع ولكن يصح الاستدلال بالسمع في [illegible]
فاذن المراد انه ورد مؤكدا ومنبها لطرق الاستدلال ومسهلا
للناظر ولطفا في النظر كان ابو علي يستدل على ان الجسم لا يخلو من الاكوان
بانه لو جاز خلوه فيما مضى جاز خلوه الآن وذكر ابو هاشم ان
هذا الاستدلال لا يصح لانه كان حالنا الحدوث وهي مما يتفق فلا ينفي
الا الضد والصحيح ان يقال لا يعقل الجوهر الا متحيزا ولا يكون متحيزا
الا ويكون في جهة فلا بد ان يكون على ما ذكره الشيوخ مسئلة
قسم ابو القسم السؤال على اربعة اوجه وذكر ان كله استخبار
الاول عن ماهية المذهب والثاني عن برهانه والثالث المطالبة
بوجه البرهان والرابع الطعن فيما يأتي به واحدة صحيحة وذكر

Copyright © King Saud University